

ان جريمة إستغلال الوظيفة مرتبطة مع وجود الوظيفة نفسها لذا فإنّ الإساءة في إستغلال الوظيفة ليس أمراً حديثاً, وإذا كانت الوظيفة العامة لها حدوداً ثابتة فإنّ تجاوز هذه الحدود يعني إساءة إستعمالها , ومن ثمّ إنحرافها عن الهدف المرسوم لها ولهذا أوجبت التشريعات والأنظمة ضرورة الإلتزام بالحدود الواجبة والمقررة لكل وظيفة , لاسيما ان جريمة إستغلال الوظيفة تمثل بحد ذاتها جريمة بحق المجتمع , ولا بد من محاربة هذه الظاهرة بتجريم كل صورها وايجاد السبل اللازمة لغرس القيم الاخلاقية التي تضفي المشروعية لممارسة الوظيفة العامة الأمر الذي من شأنه أن يضفي على هذه الوظيفة المصدقية والأمانة والنزاهة والثقة بها , وينظم حدودها ويجعلها مقبولة لأن جميع صور إستغلال الوظيفة بصورة غير مشروعة هي في حقيقة الأمر نقيض للاخلاقيات الادارية الصحيحة للوظيفة العامة وتعبير عن سلوك منحرف يخرق الإلتزامات والواجبات المفروضة على المكلف بخدمة عامة .

ان الدراسة في حدود جريمة استغلال الوظيفة لا تمثل النهاية في هذا المجال طالما كان المجتمع في حركة دائمة ويشهد الكثير من المتغيرات والمستجدات التي ليست لها نهاية, لذا فهي تعد حلقة من حلقات التواصل مع ما سبقها وما سيلحقها من دراسات وأبحاث , بيد ان الدراسة المتعمقة لجريمة استغلال الوظيفة لها دورها الفاعل في تحليل مسار هذه الجريمة وتحديد طبيعة العوامل المتغيرة عليها , لاسيما ان جميع الدراسات لا تكتسب الصفة النهائية أو المطلقة مما يجعل من الضرورة بمكان مراجعتها على فترات زمنية متعاقبة تحسباً لأي متغير قد يطرأ في المجتمع وما قد يصاحب المتغيرات المستجدة من متغيرات في أنماط هذه الجريمة ونوعية الجناة وأساليب إرتكاب هذه الجريمة .

لقد إرتبطت جريمة إستغلال الوظيفة بمختلف صورها بوجود المجتمع نفسه فهي لا تقتصر على بلد معين أو مجتمع دون آخر , أو على مرحلة زمنية معينة دون غيرها, الامر الذي يستدعي إلى ضرورة وضع الصيغ والاليات القانونية اللازمة لمعالجة أحكام هذه الجريمة وبيان أركانها وتوضيح إطارها , كون جريمة إستغلال الوظيفة من الجرائم غامضة الإطار , متداخلة الأركان , يشوبها اللبس والغموض , ومتى ما توغلنا في البحث في النماذج الاجرامية لهذه الجريمة فسوف تظهر حدود كثيرة بين هذه الجريمة وغيرها من الجرائم الاخرى وأبرزها جريمة إستغلال النفوذ .